جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المحاضرة الثامنة: الفكر السياسي عند جون لوك

مقياس: تاريخ الفكر السياسي
السنة : الأولى: الليسانس علوم سياسية السداسي الثاني
الفئة المستهدفة : طلبة سنة أولى ليسانس علوم سياسية المجموعة الأولى
الحجم الساعي الأسبوعي : ثلاثة ساعات (3 0س)
اعداد الدكتور: توازي خالد أستاذ محاضر (أ)
عنوان الدرس : الفكر السياسي عند جون لوك
اهداف الدرس :
تحديد المفاهيم المتعلقة بالفكر السياسي افي عصر جون لوك
التعريف بالعقد عند جون لوك
أسس السلطة واستقرارها عند جون لوك
ملخص الدرس : يعالج الدرس تطور العالم الغربي نحو الديمقراطية التمثيلية من خلال الأفكار التي جاء بها جون لوك تماشيا مع الثورات التي عرفتها إنجلترا القرن الثامن عشر والتي كللت بانتصار البرلمان وهيمنته على نظام الحكم في إنجلترا من خلال تقاسمه السلطة مع الملك

من هو جون لوك؟

انكب لوك على دراسة قضايا حكم البشر ليأخذ في النهاية دوره كنقيض "لهوبس" في سلالة المنظرين الكبار للدولة ولقد عاش لوك على غرار هوبس الحرب الأهلية في انجلترا

وساهم اللورد "شافتسبري" زعيم تيار "الويغز" في البرلمان الانجليزي في اكتشاف لوك بفضل الدراسات التي طلب منه القيام بها .

اعتبر لوك الروح الإنسانية كصفحة بيضاء فلا وجود لأفكار فطرية فكا شيء وليد التجربة إن رفض لوك للفطرية يهدف إلي تحطيم الامتيازات التي يقال عنها بأنها فطرية ويدافع مثل سبينوزا عن حرية الحكم التي يبدو له أنها الخير الأعظم للفرد.

إن المرافعة التي يكتبها "لوك" ضد نزعة "روبرت فيلمر" وضد مبادئه الخاطئة والتي يبرز فيها أن حكام الأرض الحاليين لا يمكن أن يستمدوا أي مكسب من ادم والأبوية التي تزعم بأنها منبع كسلطة وانطلاقا من هذا يذهب بنا لوك لاكتشاف الأصل الحقيقي للسلطة.

حالة الطبيعة على خلاف هوبس حالة حرية ومساواة كما أنها ليست إباحية لأنها محكومة بقانون طبيعي يفرض نفسه على الجميع .

فالبشرية بواسطة العقل الذي يُعلم الناس بأنه لا يجب إلحاق الضرر بالغير لان الجميع متساويين كما يؤمن الأفراد بتطبيق هذا القانون الطبيعي لمعاقبته بطريقة فعالة للؤلئك الذين ينتهكونه بالحقوق الطبيعية

في حالة الطبيعة يتمتع الأفراد بالحق الطبيعي في الملكية باعتبارها هبة من الله على أن يستخدمها الناس بشكل مفيد .

الملكية في بداية الحالة الطبيعية بسيطة إذ الفرد لا يسعى إلي امتلاك أكثر مما هو ضروري لإعالة عائلته.

المرحلة الثانية من حالة الطبيعة تبدأ بظهور النقود التي ساهمت في زيادة ممتلكاتهم وهذا دائما خارج إطار المجتمع والعقد ومن تم ظهر التفاوت واللامساواة لان الامتلاك للاغتناء الفردي وهذا ما يسبب الصراعات التي لم تكن معروفة من قبل .

حالة الطبيعة عند لوك هي حالة سلام وحرية ومساواة لكن الإنسان فيها لم يكن يتمتع بالحقوق العديدة التي يمتلكها إلا بشكل عابر وكان تمتعه خاضع لتعديات الآخرين لان حالة الطبيعة كانت فاقدة لثلاثة شروط أساسية :

1/قانون قائم ومحدد ومعروف ومقبول بموجب اتفاق عام كمعيار للخير والشر.

2/قاضي كفء وغير متحيز من اجل تطبيقه.

3/قوة قهرية أو إكراهية من اجل تنفيذ حكم القاضي حسب الأصول

ولتحقيق هذه الشروط يقوم الناس بتحطيم وحدة الجماعة الإنسانية الكبيرة ويكونوا أنفسهم بموجب اتفاقات خاصة في مجتمعات مدنية.

طريقة الانتقال: يتكون المجتمع المدني بواسطة الموافقة التي يقدمها عدد من الناس لتشكيل جسم سياسي واحد.

ويجب أن يتصرف هذا الجسم السياسي في اتجاه واحد ولذلك يؤخذ بمبدأ الأكثرية أي على كل فرد يقبل بان موافقة الأكثرية تساوي بالعقل قرار المجموع وموافقة الشعب هي الأساس الوحيد للشرعية.

- **حالة الطبيعة توجد فيها سلطتين :**

-سلطة قيام الإنسان بما يراه مناسبا لبقائه ولبقاء الآخرين وبدخولهم للمجتمع المدني يتخلون عن السلطة لصالح السلطة التشريعية.

-وسلطة معاقبة كل مخالفة للقانون الطبيعي و يتخلون عنها لمساعدة السلطة التنفيذية حسب ما ستفرضه القوانين الوضعية.

هل تخيل لوك عقد حكم ؟

إن لوك يستبعد ذلك لكن يتبنى نظرة مختلفة لأنه يؤسس بين الحكام والمحكومين رابطة وديعة وليس رابطة عقد فهو يجعل من السلطة وديعة، وديعة يسندها المجتمع المدني الناشئ عن العقد الأصلي للحكام وبشرط صريح أو ضمني فحواه ممارستها من اجل الخير العام (فلا وجود لعقد بل هناك علاقة ائتمانية)

السلطة التشريعية عند لوك هي السامية و روح الجسم السياسي لأنها تمثل الموافقة الاجتماعية.

أسباب وضع السلطة في أيد مختلفة

-السب الأول : السلطة التشريعية لا يجب أن تكون موجودة باستمرار لأن التشريع ليس ضروري دائما لكن الأهم والضروري تنفيذ القوانين القائمة .

-السبب الثاني: هو إذا لم نفصلها سنسمح للضعف البشري بان يطغى ويسئ استعمال القوة .

يتوقع لوك وجود سلطة ثالثة هي الاتحادية ومهمتها ذات طابع خارجي وهي مرتبطة بالسلطة التنفيذية أما السلطة القضائية فلا وجود لها باعتبارها الخاصية العامة للدولة.

السلطة التنفيذية ليست منفذة للقوانين فقط بل تملك سلطة عمل تقديرية بهدف تحقيق الخير العام في حالة غياب نص قانوني أو في بعض الحالات بشكل مخالف له.

ومع ذلك فهي خاضعة من حيت المبدأ للسلطة التشريعية وملزمة بان تقدم حسابا لها لان الذي يشرع للأخر يكون دائما أعلى منه. والمشرعون بموجب الوديعة لا يحتفظون بالسلطة إلا بغرض تحقيق الخير العام والشعب أو الجماعة هي صاحبة القدرة السامية على تعديل أو عزل السلطة التشريعية عندما يتطلب الأمر ذلك الخلاص المشترك.